



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا
الدورة الحادية والأربعون
الرباط (حضوريا وعبر الإنترنت)، 3-5 تشرين الثاني/نوفمبر 2026
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت⁽¹⁾

استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية
والدولية والمبادرات الخاصة في شمال أفريقيا

التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية
المستدامة: عقد الشراكات لتحقيق أهداف التنمية
المستدامة في شمال أفريقيا

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل
تحقيق التنمية المستدامة في شمال أفريقيا



ملخص

- 1- لقد ظلت نتيجة شمال أفريقيا الإجمالية في مؤشر أهداف التنمية المستدامة، الذي أصدره 'مركز التحول نحو أهداف التنمية المستدامة' التابع 'لشبكة حلول التنمية المستدامة' بهدف قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، عند 64,8 من أصل 100 في عام 2026، دون تغيير عن عام 2025، وهو ما يشير إلى تقدم محدود مع اقتراب الموعد النهائي المحدد بعام 2030.⁽¹⁾ ولا تسير المنطقة دون الإقليمية على المسار الصحيح لتحقيق العديد من الأهداف بحلول ذلك التاريخ، ويرجع ذلك جزئياً إلى الآثار غير المباشرة للنزاعات، والضغط المتزايدة لخدمة الدين، والفجوات التمويلية، والسياسات المجزأة، والتحديات الهيكلية التي تعوق النمو المستدام. ويُعد تحديد العوائق المستمرة خطوة مهمة نحو تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها.
- 2- وسيطلب تسريع التقدم نحو التنمية المستدامة في شمال أفريقيا اتباع نهج تحويلي، مدعوم بزيادة الاستثمارات، والتنوع الاقتصادي، والتحول الرقمي، وتعزيز التكامل الإقليمي. كما سيتطلب ذلك أطر تنفيذ قوية، وموارد مالية كافية، وحوكمة فعالة، إلى جانب تطبيق استراتيجي للعلوم والابتكارات، واستخدام بيانات موثوقة لتوجيه عملية صنع السياسات ورصد التقدم المحرز.
- 3- ورغم أنه لا يزال من غير المرجح أن تحقق بلدان شمال أفريقيا الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة) بحلول عام 2030، إلا أنها أحرزت تقدماً مطرداً في هذا الاتجاه على مدار السنوات العشر الماضية. وبالفعل، فقد ارتفعت درجة المنطقة دون الإقليمية على مؤشر أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالهدف 17 بنحو 10 في المئة خلال تلك الفترة. وعلى وجه الخصوص، أحرزت بلدان شمال أفريقيا تقدماً متواضعاً في تعزيز قدرات نظمها الإحصائية الوطنية، كما زادت الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية الحيوية، لا سيما الصحة والتعليم. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعوق تعبئة الموارد المحلية.
- 4- ولا تزال المنطقة دون الإقليمية تركز تقدماً محدوداً نسبياً في دعم تعددية الأطراف في إطار منظمة الأمم المتحدة والقائمة على التعاون الدولي الأوسع نطاقاً. ويؤكد عدم إحراز تقدم ملموس في تلك المجالات الحاجة إلى مشاركة أقوى في أطر الشراكة العالمية وإلى التزام متجدد بالعمل الجماعي من أجل التنمية المستدامة. ولتسريع تنفيذ الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، على بلدان شمال أفريقيا القيام بما يلي:

(أ) تعزيز الإدارة الضريبية، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحسين الالتزام الضريبي؛ وتعزيز شراكات عالمية أقوى؛

(ب) تعزيز تعبئة الموارد المالية البديلة والمستدامة، بما في ذلك التحويلات المالية، والتمويل الأخضر، والتمويل الملائكي، ورأس المال المخاطر، والتمويل الجماعي، والتمويل القائم على الإيرادات؛

(1) ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن مصدر البيانات الواردة في هذا التقرير هو غرايسون فولر وآخرون: "The SDG Index and Dashboards", in Sustainable Development Report 2026: Implementing Sustainable Development – 2030 and beyond (Dublin, Dublin University Press, 2026). <https://dashboards.sdgindex.org/chapters/part-2-the-sdg-index-and-dashboards/>. وفي بعض الحالات، تكون الأرقام الواردة في هذا التقرير حسابات استنبطها المؤلف من بيانات مستمدة من ذلك المصدر.



(ج) تعزيز القدرات الإحصائية من خلال تحسين جودة البيانات وتوافرها.

5- ويركز هذا التقرير على التقدم المحرز في تنفيذ جزء ' عقد الشراكات لتحقيق الأهداف' من الهدف 17 في شمال أفريقيا. وينقسم التقرير إلى ثلاثة فروع رئيسية، حيث يقدم الفرع الأول لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. ويستعرض الفرع الثاني أداء بلدان شمال أفريقيا في مجالات مختارة يشملها الهدف 17. ويحتوي الفرع الثالث والأخير على توصيات سياساتية تهدف إلى تعزيز الشراكات وتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف 17.

أولاً- التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في شمال أفريقيا

6- كما هو موضح في الجدول 1، سجل شمال أفريقيا أعلى درجة في مؤشر أهداف التنمية المستدامة من بين جميع المناطق دون الإقليمية الأفريقية في عام 2026، بلغت 64,8 من أصل 100. وظلت هذه النتيجة دون تغيير مقارنة بعام 2025، وكانت أدنى قليلاً من نتيجة 65,2 التي سُجلت في عام 2024، وهو ما يشير إلى تقدم عام محدود في السنوات الأخيرة في ظل حالة عدم اليقين العالمية، والنزاعات الإقليمية، والقيود المالية، والتحديات المستمرة الأخرى.

الجدول 1 :

متوسط الدرجات الإجمالية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة حسب كل منطقة دون إقليمية أفريقية، 2023-2026

2026	2025	2024	2023	
64,8	64,8	65,2	64,9	شمال أفريقيا ⁽¹⁾
59,3	59,4	59,3	58,3	الجنوب الأفريقي
57,8	58,0	54,5	53,2	غرب أفريقيا
54,4	55,2	57,6	57,0	وسط أفريقيا
53,6	53,7	53,2	52,6	شرق أفريقيا

المصدر: Author's calculations based on Grayson Fuller and others, "The SDG Index and Dashboards".

⁽¹⁾ باستثناء ليبيا

7- وكانت هناك تباينات كبيرة في درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة بين بلدان شمال أفريقيا في عام 2026. وحقق المغرب أعلى درجة، حيث بلغ 71,7، تليه الجزائر (71,6)، ثم تونس (71,3)، ثم مصر (69). وفي ذيل الترتيب، سجلت موريتانيا 57,4 نقطة، في حين سجل السودان 47,7 نقطة، وهو أدنى معدل في المنطقة دون الإقليمية (انظر الجدول 2).

الجدول 2 :

متوسط درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة والترتيب العالمي لبلدان شمال أفريقيا، عام 2026

الترتيب	الدرجة	
70	71,6	الجزائر
86	69,0	مصر
..	..	ليبيا ⁽¹⁾
137	57,4	موريتانيا
68	71,7	المغرب
165	47,7	السودان
72	71,3	تونس

المصدر: Grayson Fuller and others, "The SDG Index and Dashboards".

⁽¹⁾ لم تتوفر بيانات عن ليبيا.

8- وعلى الصعيد العالمي، لا يزال التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة غير كافٍ، حيث لا يُتوقع تحقيق أي من الأهداف السبعة عشر بحلول عام 2030. وقد توقف التقدم المحرز نحو تحقيق عدد من الأهداف، خاصة الهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف 15 (الحياة في البر)، والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية). وفي هذا السياق، يتيح تباين الأداء بين بلدان شمال أفريقيا فرصًا للتعليم من الأقران وتبادل الممارسات الناجحة في المجالات التي تواجه فيها هذه البلدان تحديات خاصة.

9- ويبرز تحليل نتائج بلدان شمال أفريقيا في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2026 التحديات الهيكلية المستمرة التي تعترض تنفيذ خطة عام 2030. ومع ذلك، فقد تم إحراز تقدم مشجع نحو تحقيق الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 13 (العمل المناخي)، والهدف 14 (الحياة تحت الماء). ولا تزال هناك تحديات مشتركة تتعلق بالهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف 15 (الحياة في البر)، والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية). كما لا تزال هناك فجوات كبيرة فيما يتعلق بالهدف 2 (القضاء التام على الجوع)، لا سيما في مجالي الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف 4 (التعليم الجيد)، والهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية).⁽²⁾

10- ورغم التقدم المحرز في مجالات محددة، لا تزال جميع البلدان تواجه تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. فعلى مستوى المنطقة دون الإقليمية، يشير نحو 78 في المئة من التقييمات الخاصة بالأهداف الفردية إلى استمرار وجود تحديات كبيرة أو جوهرية (انظر الجدول 3)، وهو ما يبين حجم الفجوات الإنمائية القائمة. وبحسب التقييم الذي يمنح درجة ('ألف') عند تحقيق أحد الأهداف، لم يتحقق إلا الهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة) في الجزائر، والهدف 13 (العمل المناخي) في موريتانيا والمغرب والسودان. وتباينت نتائج بلدان المنطقة دون الإقليمية مقارنةً بالعام

⁽²⁾ أعادت الثغرات المستمرة في البيانات تحليل الوضع في ليبيا، ما حدّ من عمق التقييم.

السابق. فقد سجلت مصر وليبيا وموريتانيا والمغرب شيئاً من التحسن، بينما شهدت الجزائر وتونس انتكاسات. ففي الجزائر، سُجل تراجع فيما يتعلق بالهدف 1، بينما سُجل في تونس تراجع بشأن الهدفين 1 و12. وظلت نتائج السودان دون تغيير.

الجدول 3:

مستويات التقدم في مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2026، حسب البلد

الجزائر	مصر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس
الهدف 1	باء	..	جيم	باء	دال	باء
الهدف 2	جيم	دال	دال	جيم	دال	دال
الهدف 3	جيم	دال	دال	دال	دال	جيم
الهدف 4	جيم	..	دال	جيم	دال	جيم
الهدف 5	دال	جيم	دال	دال	دال	دال
الهدف 6	جيم	جيم	دال	باء	دال	جيم
الهدف 7	جيم	جيم	دال	دال	جيم	دال
الهدف 8	دال	دال	دال	جيم	دال	دال
الهدف 9	دال	جيم	دال	جيم	دال	جيم
الهدف 10	ألف	باء	..	جيم	جيم	جيم
الهدف 11	جيم	دال	جيم	دال	دال	باء
الهدف 12	باء	باء	جيم	باء	باء	جيم
الهدف 13	جيم	باء	دال	ألف	ألف	باء
الهدف 14	جيم	جيم	جيم	دال	دال	دال
الهدف 15	جيم	دال	جيم	دال	دال	دال
الهدف 16	دال	دال	دال	دال	دال	دال
الهدف 17	باء	جيم	جيم	باء	دال	باء

المصدر: Author's compilation based on Grayson Fuller and others, "The SDG Index and Dashboards".

ملاحظة: ألف: تحقق الهدف؛ باء: لا تزال ثمة تحديات قائمة؛ جيم: لا تزال ثمة تحديات كبيرة؛ دال: لا تزال ثمة تحديات رئيسية. تشير النقطتان (..) إلى عدم توفر بيانات كافية.

11- ويكتسي عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف 17) أهمية كبيرة في تسريع التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يمكن أن يساعد تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة بين البلدان على مواجهة التحديات من خلال تيسير تكييف السياسات والممارسات الناجحة وتطبيقها. فعلى سبيل المثال، حققت الجزائر الهدف رقم 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، ويرجع ذلك جزئياً إلى نظام إعادة التوزيع العام الذي تعمل به، والذي يتم من خلال ثلاث قنوات متكاملة: التحويلات الاجتماعية المباشرة، والإعانات الشاملة للسلع والخدمات الأساسية، والوصول

المجاني إلى الخدمات العامة الشاملة. ويمكن أن توفر تجربة الجزائر دروساً مفيدة في مجال صياغة السياسات وتنفيذها في أماكن أخرى من المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.⁽³⁾

ثانياً- التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة

12- يركز الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة على تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030 وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وتشمل غاياته مجالات منها: الشؤون المالية، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والتجارة، والاتساق بين السياسات والمؤسسات، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، والبيانات، والرصد، والمسؤولية.

13- ويؤدي الهدف 17 دوراً محورياً في تنفيذ خطة عام 2030، حيث إن التقدم المحرز نحو تحقيقه يدعم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر، والصحة، والتعليم، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع، والابتكار والتصنيع، والعمل المناخي. إلا أن التقدم المحرز في تحقيق الهدف 17 تحول دون عتبات ناجمة عن فجوة تمويلية كبيرة. فوفقاً لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تواجه أفريقيا فجوة تمويلية سنوية تتراوح بين 670 و848 مليار دولار في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.⁽⁴⁾ ويؤكد حجم هذه الفجوة على ضرورة تعبئة موارد مالية إضافية وتعزيز التعاون الدولي.

14- وحقق شمال أفريقيا تقدماً ملموساً نحو تحقيق الهدف 17 خلال العقد الماضي، حيث ارتفع متوسط الدرجات المحرزة المتعلقة بهذا الهدف من 66 إلى 73، وهي زيادة قدرها 10 في المئة تقريباً. وكان التقدم ملحوظاً بشكل خاص في قدرات النظم الإحصائية الوطنية، والاستثمار العام في التنمية البشرية، واستخدام التكنولوجيا.

15- وفيما يتعلق بالهدف 17، سجلت ثلاثة بلدان من أصل سبعة في شمال أفريقيا درجات أقل من المتوسط العالمي في مؤشر أهداف التنمية المستدامة البالغ 69 في عام 2026، في حين سجلت تونس والجزائر والمغرب أعلى الدرجات في المنطقة دون الإقليمية، حيث بلغت 82 و77 و76 على التوالي (انظر الشكل الأول). وقد ازداد الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم في الجزائر والمغرب وتونس خلال السنوات الأخيرة. وفي عام 2026، شكل هذا القطاع 11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وتونس، و9 في المئة في المغرب. كما أحرزت تونس تقدماً في تحديث نظامها الإحصائي الوطني. وقد عززت الدولة قدرتها على رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف من خلال تحسين التنسيق بين المعهد الوطني للإحصاء والنظم الإحصائية التابعة للوزارات المعنية والوكالات المتخصصة والشركاء الدوليين. وعلاوة على ذلك، اتخذ المعهد خطوات لدمج مصادر بيانات جديدة، بما في ذلك البيانات الضخمة، واعتماد تقنيات ومنهجيات ابتكارية لإنتاج ونشر بيانات أكثر دقة وتفصيلاً وتصنيفاً في حينها من أجل التنمية المستدامة.⁽⁵⁾

(3) Algeria, *Voluntary National Review 2026: Towards a Future of Sustainability, Social Inclusion and Innovation* (2026). Available at: <http://un.org/sites/default/files/vnrs/2026/VNR%202026%20Algeria%20Report%20EN.pdf>.

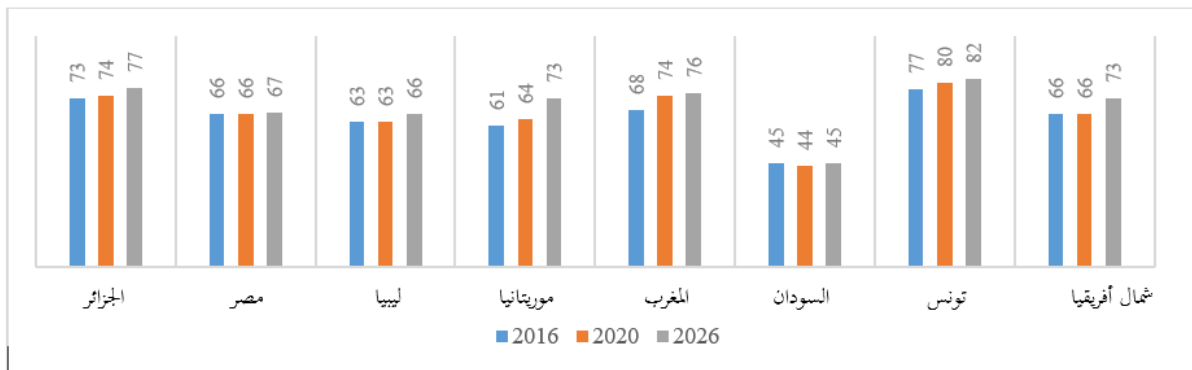
(4) United Nations, ECA, "What Would It Take to Achieve the Sustainable Development Goals in Africa? New Estimates of the Financing Gap" (Addis Ababa, 2025).

(5) Tunisia, *Rapport National Volontaire Tunisie 2026: Suivi de la Mise en Œuvre des Objectifs de Développement Durable* (2030) (2026). Available at: <http://un.org/sites/default/files/vnrs/2026/VNR%202026%20Tunisia%20Report.pdf>.

16- وقد كان التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 17 متفاوتاً. فلا تزال هناك تحديات مستمرة في مجال تعبئة الموارد المحلية، حيث لم يُحرز سوى تقدم محدود في زيادة الإيرادات الضريبية، ولا يزال التمويل المخصص لأولويات التنمية المستدامة غير كافٍ. كما أحرزت المنطقة دون الإقليمية تقدماً محدوداً في دعم تعددية الأطراف في إطار منظمة الأمم المتحدة والقائمة على التعاون الدولي الأوسع نطاقاً. وسيطلب تسريع التقدم نحو تحقيق الهدف 17 إقامة شراكات عالمية أقوى، وزيادة تعبئة الموارد المحلية والخارجية، وزيادة اتساق السياسات، ووجود نظام مالي وتجاري دولي يقدم دعماً أكبر.

الشكل 1:

نتائج مؤشر أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالهدف 17، حسب البلد، 2016-2026



المصدر: Author's calculations based on Grayson Fuller and others, "The SDG Index and Dashboards".

ألف - تعبئة الموارد المحلية

1- إجمالي الإيرادات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

17- لا تزال تعبئة الموارد تمثل تحدياً مالياً للبلدان شمال أفريقيا، وهو ما يعكس محدودية الحيز المالي، وارتفاع مستويات الدين العام، وصعوبة الوصول إلى الأسواق المالية الدولية. وفي عام 2024، بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة دون الإقليمية 12,2 في المئة، أي أقل من المعيار المرجعي البالغ 15 في المئة المشار إليه في التزام إشبيلية، والذي غالباً ما يستخدمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كعتبة إرشادية فيما يخص تعزيز قدرات الدولة، وتحقيق النمو المستدام، وتمويل الخدمات العامة الأساسية. ومع ذلك، قد تضعف أهمية هذا المعيار في سياق الاقتصادات الغنية بالموارد، حيث قد تكون الإيرادات الحكومية الإجمالية مدعومة بعائدات الهيدروكربونات. وبالتالي، لا يتعين على تلك البلدان أن تولي اهتماماً لمستوى الإيرادات الإجمالي فحسب، بل أيضاً لقوة الوعاء الضريبي غير المتعلق بالهيدروكربونات واستقراره وتنوعه.⁽⁶⁾

18- وفي المتوسط، ارتفعت حصة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي في شمال أفريقيا من 21 في المئة في عام 2000 إلى 25 في المئة في عام 2026، وهو ما يشير إلى تعزيز تدريجي لتعبئة الموارد المحلية. وكما هو موضح في الشكل

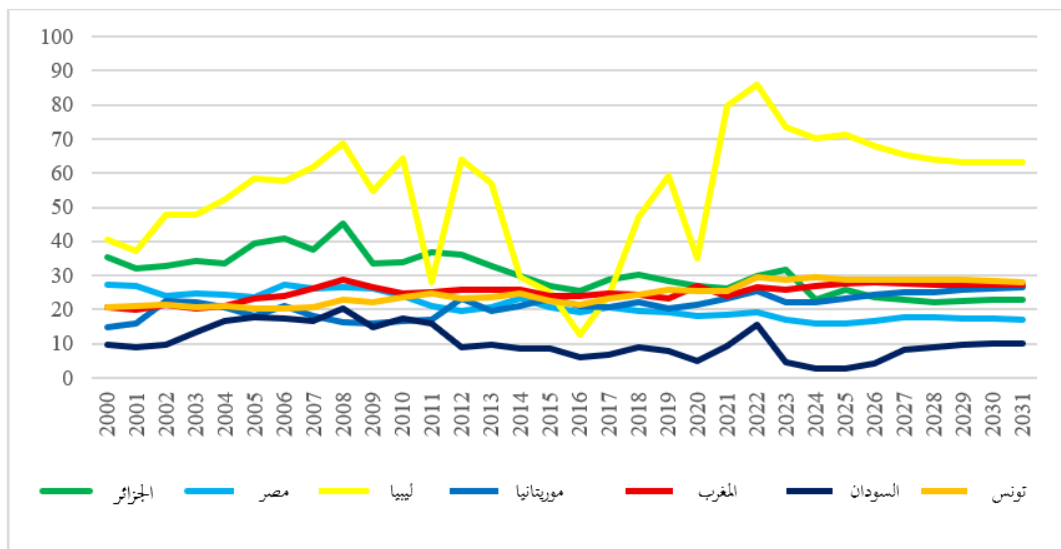
(6) IMF and World Bank, *IMF-WBG Background Paper for G-7: Principles for Effective and Efficient Support for Domestic Resource Mobilization (DRM)*, IMF Policy Paper, No. 2026/011 (Washington, D.C., IMF, 2026). Available at: www.elibrary.imf.org/view/journals/007/2026/011/007.2026.issue-011-en.xml?cid=575646-com-dsp-crossref.

2، لا تزال هناك تباينات كبيرة بين البلدان، حيث تتراوح الإيرادات الحكومية بين حوالي 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السودان وأكثر من 68 في المئة في ليبيا، ما يعكس الاختلافات في مواردها الطبيعية وتكوين اقتصاداتها.

19- كما تتفاوت مستويات استقرار الإيرادات الحكومية من بلد لآخر في المنطقة دون الإقليمية. وتشهد الاقتصادات الغنية بالموارد، لا سيما الجزائر وليبيا، تقلبات كبيرة في الإيرادات الحكومية، ما يعكس تعرضها الشديد لتقلبات أسعار السلع الأساسية. وفي المقابل، تظل نسب الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب وتونس مستقرة نسبياً، ويبرز ذلك الفوائد المحتملة للتنويع الاقتصادي في تعزيز المرونة المالية.

الشكل 2:

الإيرادات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2000-2031 (بما في ذلك التوقعات)



المصدر: Author's calculations based on IMF, World Economic Outlook database. April 2026. Available at: data.imf.org/Datasets/WEQ (accessed on 1 July 2026).

2- الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

20- كما هو موضح في الجدول 4، تتفاوت نسب الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي تفاوتاً كبيراً بين بلدان شمال أفريقيا. ففي عام 2024، سجلت تونس والمغرب أعلى النسب، حيث بلغت 25,26 في المئة و20,78 في المئة على التوالي، بينما سجلت ليبيا والسودان أدناها، وهي 1,22 في المئة و1,95 في المئة على التوالي. وسجلت الجزائر نسبة ضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة نسبياً عند 9,35 في المئة، بينما سجلت موريتانيا زيادة كبيرة على مدى عقدين من الزمن، من 9,75 في المئة في عام 2005 إلى 15,30 في المئة في عام 2024. وبشكل عام، قد تؤدي القدرة المحدودة على تعبئة الإيرادات الضريبية المحلية إلى زيادة الاعتماد على الإيرادات غير الضريبية، والمنح، والاقتراض المحلي أو الخارجي لتمويل الإنفاق العام.

21- ويعمل المغرب على إصلاح نظام ضرائب الشركات من خلال التحول إلى معدلات نسبية موحدة، وتحديث نظام ضريبة القيمة المضافة، ومنح السلطات الإقليمية إمكانية الوصول المباشر إلى الإيرادات الضريبية المحلية بهدف تحسين الكفاءة

الإدارية.⁽⁷⁾ وتعمل تونس على تحديث إدارتها الضريبية من خلال التوسع في تطبيق نظام الفواتير الإلكترونية الإلزامي، وفرض ضريبة على الثروة تشمل الأصول عالية القيمة، وفرض مساهمات ضريبية محددة الأهداف على الشركات الكبرى بهدف تعزيز الإنصاف الضريبي.⁽⁸⁾ ويعمل كلا البلدين على تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تحسين كفاءة نظاميهما الضريبيين وتعزيز أطر مالية أكثر شمولاً ومواتية للنمو.

22- ومنذ عام 2022، يعمل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا على تنفيذ برنامج يهدف إلى دعم مصر وليبيا وموريتانيا في تعزيز آلياتها المؤسسية لمكافحة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة، وتسوية النزاعات الضريبية، وتحسين الإدارة الضريبية. ويشمل البرنامج حالياً تقديم المساعدة التقنية لمساعدة البلدان الثلاثة على تقييم مديونيتهما وتعزيز قدراتها في مجال إدارة الديون.

الجدول 4:

الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1995-2024

الجزائر	مصر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	السودان	تونس	
12,13	15,98	7,9	..	17,18	7,43	17,91	1995
		5					
8,93	13,88	10,1	..	19,13	4,66	18,39	2000
		9					
8,17	13,38	2,39	9,75	19,38	6,21	18,00	2005
9,81	13,44	3,8	10,02	21,09	5,85	19,20	2010
		1					
12,47	11,88	1,07	13,47	19,38	6,03	20,59	2015
12,56	12,02	1,18	12,54	20,02	3,02	22,72	2020
9,35	11,73	1,22	15,30	20,78	1,95	25,26	2024

المصدر: IMF، World Revenue Longitudinal Database (WORLD)، update 2026. Available at <http://www.imf.org/en/topics/fiscal-policies/world-revenue-longitudinal-database>.

باء - تعبئة الموارد الخارجية

⁽⁷⁾ Morocco, Finance Law No. 50-22 for Budget Year 2023, art. 6; Finance Law No. 55-23 for Budget Year 2024, art. 6; Framework Law No. 69-19 on Tax Reform.

⁽⁸⁾ Tunisia, Finance Law 2025, Law No. 2024-48 (9 December 2024), arts. 38 and 71; and Finance Law 2026, Law No. 2025-17 (12 December 2025), art. 88.

1- صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

23- وفقًا لتقديرات البنك الدولي، بلغ متوسط صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال أفريقيا حوالي 1,8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. وكما هو موضح في الجدول 5، فقد تباينت هذه التدفقات الداخلة تباينًا كبيرًا من بلد إلى آخر. فقد سجلت موريتانيا أعلى نسبة في عام 2025، بلغت 5,4 في المئة، ما يعكس اهتمام المستثمرين بشكل أساسي بقطاع الصناعات الاستخراجية (التعدين والطاقة).⁽⁹⁾ وجاءت مصر في المرتبة التالية، بنسبة 4,2 في المئة، مقارنة بنسبة 2,1 في المئة في عام 2015. وتزامنت هذه الزيادة مع إصلاحات هيكلية ومؤسسية، شملت تبسيط إجراءات إصدار التراخيص، وتحديث المنصات الرقمية، وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي، وتوسيع فرص مشاركة القطاع الخاص. وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تونس مستقرة نسبيًا حيث بقيت نسبتها عند 2 في المئة في عام 2025، بينما سجل المغرب 1,8 في المئة. وسجلت ليبيا 1,7 في المئة، في ظل تجدد النشاط الاستثماري في قطاع الطاقة.⁽¹⁰⁾

الجدول 5:

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1995-2025

2025	2015	2005	1995	
0,53	0,31-	1,07	0,00	الجزائر
4,23	2,10	6,00	0,99	مصر
1,72	0,00	2,19	0,35-	ليبيا
1,83	2,95	2,40	0,85	المغرب
5,43	8,12	27,65	0,33	موريتانيا
0,00	3,34	4,60	0,09	السودان
2,04	2,19	2,43	2,09	تونس

المصدر: ECA calculations based on United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report 2026: International Investment in a Turbulent Era*, and World Bank, "Foreign direct investment, net inflows (BoP, current US\$)", World Development Indicators. Available at data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD.

2- التحويلات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

⁽⁹⁾ Khattar Cheibani, "Foreign direct investment in Mauritania: opportunities, policies and risks", *Journal of Economic Integration*, vol. 14, No. 1 (March 2026), pp. 361-368. Available at: asjp.cerist.dz/en/article/291915.

⁽¹⁰⁾ Samy Magdy (Associated Press), "Italy, Libya sign \$8B gas deal as PM Meloni visits Tripoli", AP News, 28 January 2023. Available at: apnews.com/article/politics-libya-government-italy-tripoli-082b5c0ded65b84e63a3df8442868b9c.

24- شكّلت التحويلات المالية على مدى العقد الماضي مصدرًا مستقرًا نسبيًا للتدفقات المالية الخارجية إلى شمال أفريقيا، حيث تجاوزت كلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية. كما ظلت تدفقات التحويلات المالية قوية نسبيًا خلال الأزمات العالمية والإقليمية المتتالية، ما عزز أهميتها كمصدر للتمويل الخارجي.⁽¹¹⁾

25- وكما يتبين من الشكل 3، فقد ظل متوسط الأداء في المنطقة دون الإقليمية مستقرًا نسبيًا في الفترة ما بين عامي 2000 و2024 عند مستوى 3 إلى 4 في المئة، رغم الأزمات العالمية والإقليمية المتتالية. ومع ذلك، تباينت الأهمية النسبية للتحويلات المالية تباينًا كبيرًا بين البلدان. فقد سجل المغرب ومصر وتونس أعلى نسب للتحويلات المالية من الناتج المحلي الإجمالي، بينما سجلت ليبيا والجزائر والسودان أدنى هذه النسب. وفي موريتانيا، كانت النسبة متواضعة نسبيًا، حيث تراوحت بين 0,8 و2 في المئة.

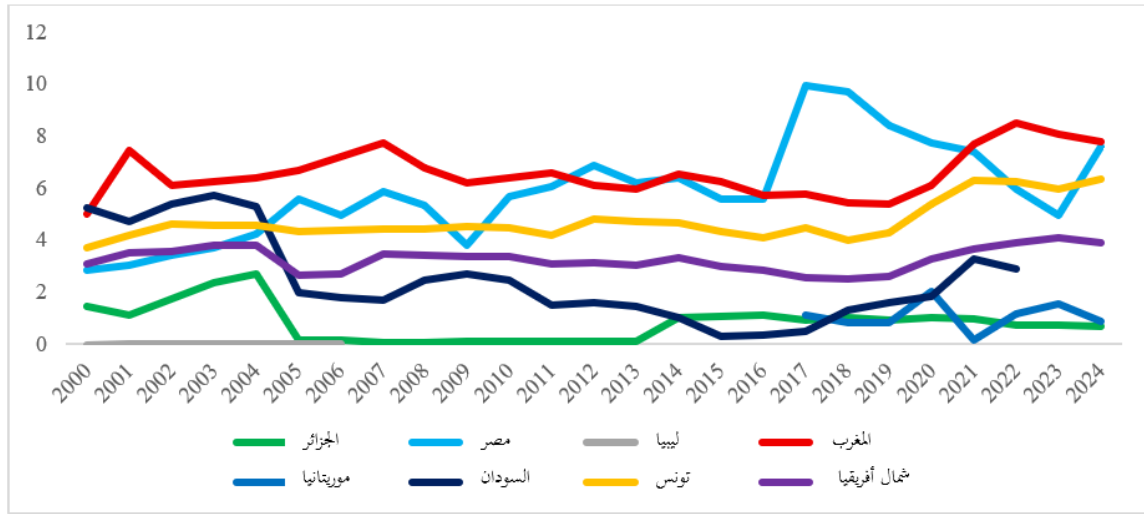
26- ويمكن تعزيز الأثر التنموي للتحويلات المالية من خلال خفض تكاليف التحويل، وتشجيع استخدام القنوات الرسمية لإجراء التحويلات، وتوسيع نطاق الشمول المالي. وقد عزز المغرب إطاره المؤسسي الخاص بالتحويلات المالية من خلال إصلاحات في مجال الشمول المالي، وتشديد الرقابة التنظيمية على مؤسسات التمويل متناهي الصغر، واعتماد ميثاق استثمار جديد. وتهدف هذه التدابير إلى تشجيع استخدام تحويلات المغتربين في الاستثمارات الإنتاجية، لا سيما في المناطق الريفية.

27- وتدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جميع الحكومات الأفريقية إلى اعتماد سياسات وتدابير تشجع على استخدام التحويلات المالية في الاستثمار الإنتاجي. ودعمًا لهذه الجهود، تعكف اللجنة على تنفيذ مشروع بعنوان 'تعزيز الصلة بين الهجرة والتنمية في أفريقيا' في جزر القمر وكوت ديفوار ومصر، وغانا، وليسوتو وتونس. ومن خلال هذا المشروع، الذي يمتد من عام 2024 إلى عام 2028، تساعد اللجنة الحكومات على دمج التحويلات المالية ومساهمات الجاليات في الخارج في استراتيجيات التنمية الوطنية، ووضع أطر عمل لتوجيه هذه التحويلات نحو الاستثمارات المنتجة.

(11) ECA, "Remittances: an important source of external finance in North Africa", ECA Policy Brief, No. ECA/25/002 (Rabat, 2025).

الشكل 3:

التحويلات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2000-2024



المصدر: "The SDG Index and Dashboards", Grayson Fuller and others.

جيم - إدارة الديون

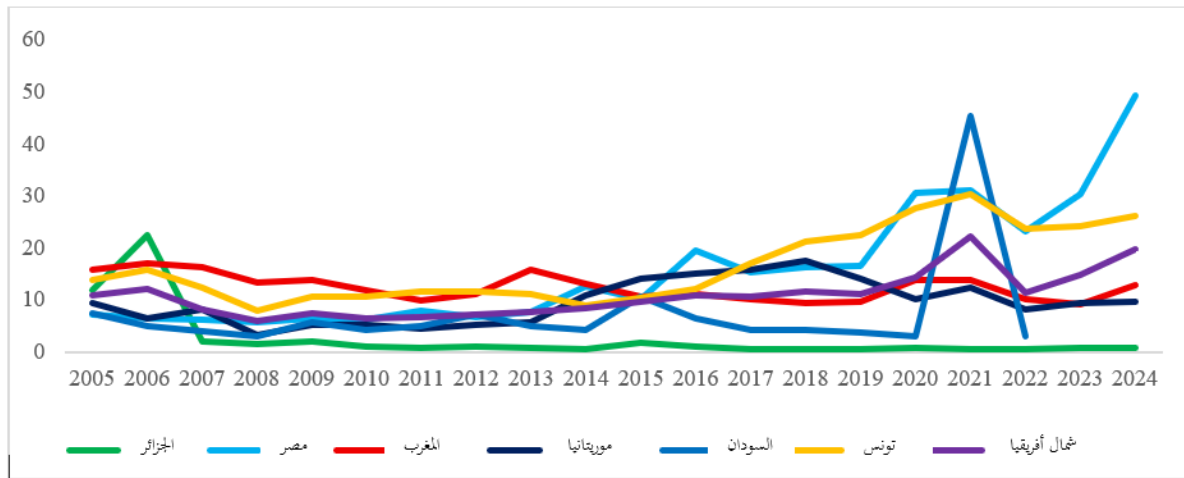
تكاليف خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي

28- يوضح الشكل 4 نسبة تكاليف خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي للفترة 2005-2024 لدى عدد من بلدان شمال أفريقيا المختارة. ويُستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع لتقييم قدرة البلدان على تحمل الدين الخارجي. ويُظهر الشكل زيادة واضحة في ضغوط تكاليف خدمة الدين في المنطقة دون الإقليمية منذ النصف الثاني من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وظل المتوسط في شمال أفريقيا بشكل عام ضمن النطاق 10 إلى 13 في المئة خلال معظم الفترة 2005-2020، ثم ارتفع بشكل حاد إلى حوالي 22 في المئة في عام 2021، واستقر عند حوالي 20 في المئة في عام 2024. ويشير ذلك إلى أن سداد الدين الخارجي يستحوذ حالياً على حصة أكبر من عائدات النقد الأجنبي في المنطقة دون الإقليمية مقارنةً بمعظم الفترة الممتدة بين عامي 2005 و2020.

29- ويُظهر الشكل أيضاً تبايناً ملحوظاً في نسب تكاليف خدمة الديون بين بلدان شمال أفريقيا. فقد سجلت مصر وتونس أكبر الزيادات في نسب تكاليف خدمة الديون، في حين سجلت الجزائر نسباً منخفضة نسبياً، واحتل المغرب وموريتانيا مركزين متوسطين. ولم تُقدّم أي بيانات بشأن خدمة الديون في ليبيا.

الشكل 4:

تكاليف خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي، 2005-2024



المصدر: International Debt (services and primary income, Total debt service (% of exports of goods and services), World Bank. Available at: data.worldbank.org/indicator/DT.TDS.DECT.EX.ZS (accessed on 16 July 2026). Statistics database

دال - الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز تبادل المعرفة

1- اشتراكات الإنترنت السلبي ذي النطاق العريض

30- يُعد عدد الاشتراكات في الإنترنت السلبي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان مؤشراً على مدى انتشار خدمات الإنترنت السلبي عالي السرعة، ويمكن استخدامه لتقييم التقدم الذي تحرزه البلدان في مجال بناء اقتصادات رقمية شاملة للجميع. وكما يظهر في الجدول 6، أحرز فقد شمال أفريقيا تقدماً ملحوظاً في هذا الصدد بين عامي 2011 و2024. ومع ذلك، لا تزال معدلات الاشتراك في المنطقة دون الإقليمية أقل بكثير من تلك المسجلة في الاقتصادات الرقمية المتقدمة، ما يؤكد الحاجة إلى مواصلة الاستثمار في البنية التحتية للنطاق العريض وتحسين الوصول إلى خدمات النطاق العريض.⁽¹²⁾ كما يُظهر الجدول تباينات كبيرة بين البلدان. فقد سجلت تونس والجزائر ومصر زيادات كبيرة في معدلات الاشتراك بين عامي 2011 و2024، في حين ظلت المعدلات منخفضة نسبياً في موريتانيا والمغرب. أما بالنسبة لليبيا والسودان، فإن أحدث البيانات المعروضة تتعلق بعام 2019؛ وبين عامي 2011 و2019، ارتفع معدل الاشتراك في ليبيا، لكنه انخفض انخفاضاً حاداً في السودان.

(12) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *OECD Digital Economy Outlook 2024 (Volume 2): Strengthening Connectivity, Innovation and Trust* (Paris, OECD Publishing, 2024). Available at: www.oecd.org/en/publications/oecd-digital-economy-outlook-2024-volume-2_3adf705b-en.html.

الجدول 6:

عدد اشتراكات الإنترنت السلبي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان، في الأعوام 2011 و2019 و2024

2024	2019	2011	
13,32	8,28	2,66	الجزائر
11,69	7,04	2,03	مصر
..	4,57	1,10	ليبيا
7,30	4,84	1,81	المغرب
0,95	0,24	0,17	موريتانيا
..	0,07	5,14	السودان
14,97	10,05	5,14	تونس

المصدر: Grayson Fuller and others, "The SDG Index and Dashboards".

2- نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت

31- يُعد استخدام الإنترنت مرتفعاً نسبياً في شمال أفريقيا مقارنةً بالمتوسط الأفريقي. فقد سجل المغرب أعلى نسبة من مستخدمي الإنترنت، بلغت 91 في المئة، تليها ليبيا بنسبة 82 في المئة، ثم تونس والجزائر بنسبة 77 في المئة، ومصر بنسبة 75 في المئة. وكانت نسبة مستخدمي الإنترنت أقل بكثير في موريتانيا والسودان، عند 46 في المئة و12 في المئة على التوالي.⁽¹³⁾

32- ويتطلب توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الإنترنت بأسعار معقولة في شمال أفريقيا استثمارات مستمرة في البنية التحتية للنطاق العريض والمهارات الرقمية، فضلاً عن وجود أسواق اتصالات أكثر تنافسية. وتعمل تونس على تعزيز ربطها بالإنترنت من خلال مشاريع جديدة للكابلات البحرية؛ وتعمل مصر على توسيع شبكات الألياف الضوئية لتشمل المجتمعات الريفية؛ كما تعمل الجزائر على تحديث بنيتها التحتية للنطاق العريض، بما في ذلك من خلال نشر شبكة للألياف الضوئية فائقة السرعة تبلغ سعتها 400 جيجابت.

3- تصدير التكنولوجيات السليمة بيئياً

33- يوضح الشكل 6 قيمة صادرات بلدان شمال أفريقيا من التكنولوجيات السليمة بيئياً. وبلغت القيمة الإجمالية لهذه الصادرات من شمال أفريقيا أقل قليلاً من 4 مليارات دولار في عام 2024، وهي قيمة ضئيلة مقارنةً بالسوق العالمية التي

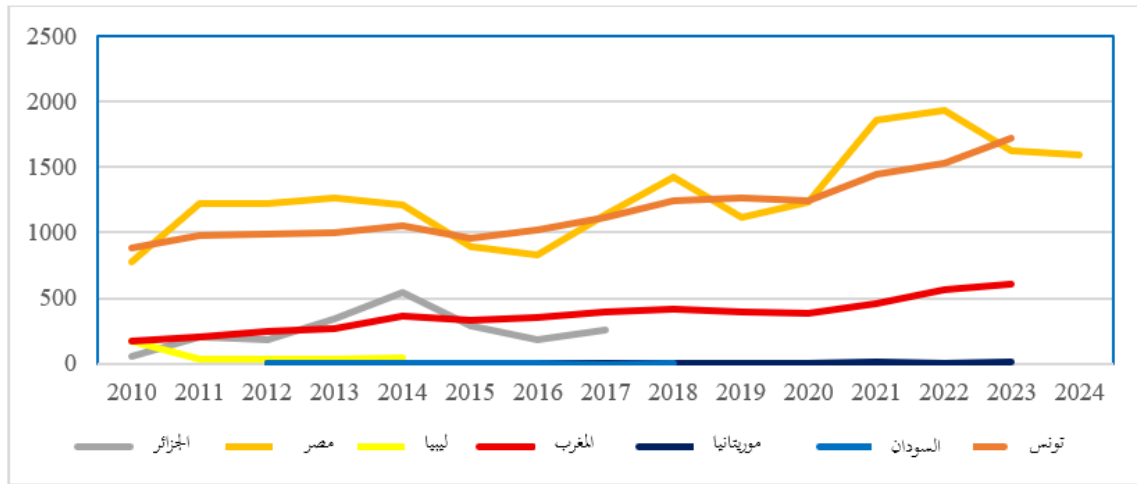
⁽¹³⁾ World Bank, "Individuals using the Internet (% of population)", World Development Indicators, based on data from the International Telecommunication Union, World Telecommunication/ICT Indicators Database. Available at data.worldbank.org/indicator/IT.NET.USER.ZS.

بلغت قيمتها 2,7 تريليون دولار في عام 2024. وتركزت هذه الصادرات في عدد قليل من البلدان، حيث استحوذت مصر وتونس على أكبر حصتين منها، في حين تزايدت الصادرات من المغرب. ولا تزال الإمكانيات التصديرية للبلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية غير مستغلة إلى حد كبير.

34- ويعكس أداء مصر وتونس عددًا من المزايا الهيكلية، بما في ذلك تنوع قطاعات التصنيع، ووفرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاندماج القوي في سلاسل القيمة العالمية، والسياسات الصناعية الخضراء الداعمة، والاستثمار الاستراتيجي في الطاقة المتجددة والصناعات البيئية.

الشكل 5:

قيمة صادرات التكنولوجيات السليمة بيئياً
(بمليارات دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: "The SDG Index and Dashboards", Grayson Fuller and others.

هاء - تعزيز نظام تجاري عالمي في إطار منظمة التجارة العالمية

معدلات الرسوم الجمركية المطبقة

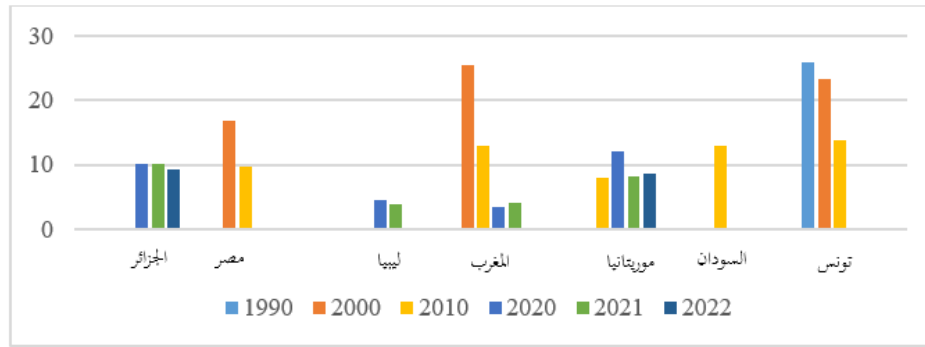
35- يوضح الشكل 6 أن الحماية التعريفية انخفضت بشكل عام في جميع أنحاء شمال أفريقيا بين عامي 1990 و2022، ما يعكس التقدم المحرز في الغاية 10 من الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على قواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة). وسجل المغرب أكبر انخفاض في معدلات الرسوم الجمركية المطبقة في شمال أفريقيا خلال تلك الفترة، في حين انخفضت هذه المعدلات أيضاً في الجزائر. وفي مصر، ظلت معدلات الرسوم الجمركية مرتفعة نسبياً وتذبذبت خلال تلك الفترة.

36- وبينما تشير الاتجاهات على المدى الطويل إلى انخفاض تدريجي في الحواجز التعريفية، يُظهر الشكل 6 تبايناً كبيراً في معدلات الرسوم المطبقة بين البلدان. ولا تزال الجزائر ومصر وموريتانيا وتونس تحافظ على مستوى عالٍ نسبياً من الحماية

الجمركية، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الأولية والزراعية. وفي المقابل، اعتمدت ليبيا والمغرب أنظمة تعريفية أكثر انفتاحًا، لا سيما فيما يتعلق بالسلع المصنعة.

الشكل 6:

المتوسط المرجح لمعدلات الرسوم الجمركية المطبقة، جميع المنتجات، 1990-2022
(كنسبة مئوية)



المصدر: World Bank, "Tariff rate, applied, weighted mean, all products (%)", World Development Indicators. Available at [data.worldbank.org/indicator/TM.TAX.MRCH.WM.AR.ZS](https://data.worldbank.org/indicator/TM.TAX.MRCH.WM.AR.ZS?utm_source=chatgpt.com) (accessed on 16 July 2026).

37- وفي إطار الجهود الشاملة الرامية إلى تحرير التجارة، ينبغي لبلدان شمال أفريقيا تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والانتقال من مرحلة تخفيض الرسوم الجمركية إلى التركيز على إزالة الحواجز غير الجمركية، وتعزيز تيسير التجارة، ومواءمة القواعد والمعايير، وتقوية أنظمة التجارة الرقمية، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية.

واو - اتساق السياسات ورصد التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة

1- لوحة متابعة حالة الاقتصاد الكلي

38- كما يظهر في الجدول 7، فقد أحرز شمال أفريقيا تقدماً في تعزيز النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة، مع أن هذا التقدم لم يكن متساوياً بين البلدان. ومن الأمور المشجعة أن الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب سجلت معدلات تضخم منخفضة نسبياً في عام 2025. وعلى النقيض من ذلك، يشير تدهور الميزان الخارجي للسلع والخدمات في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية إلى تزايد الاعتماد على الواردات، وتراجع أداء الصادرات، وزيادة التعرض لتقلبات أسعار السلع الأساسية. وفي الوقت نفسه، تكشف الاختلافات الملحوظة في معدلات التضخم عن تباين كبير في الاستقرار الاقتصادي الكلي من بلد لآخر.

39- وينبغي أن تكون الاستجابات السياسية مصممة خصيصاً لتناسب مع التحديات الخاصة بكل بلد. ويمكن للجزائر والمغرب التركيز على تحسين توازناتهما المالية الخارجية، وفي المقابل، في حين يمكن لمصر وتونس التركيز على تسريع وتيرة النمو والحد من عجزهما الخارجي. ويمكن لليبيا وموريتانيا التركيز على تنويع صادراتهما وتطوير القطاع الخاص لتعزيز قدرتهما على الصمود في مواجهة التحديات الخارجية. وفي السودان، تكتسي استعادة السلم، وتثبيت معدلات التضخم، وتأمين التمويل الخارجي أهمية حيوية في انتعاش الاقتصاد الكلي.

الجدول 7:

مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، 2000 و 2025

(كنسبة مئوية)

الميزان التجاري للسلع والخدمات		(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		البطالة		نمو الناتج المحلي الإجمالي		
التضخم								
2025	2000	2025	2000	2025	2000	2025	2000	
1,42	0,34	5,31-	21,28	11,63	29,77	3,82	3,80	الجزائر
14,04	2,68	11,69-	6,62-	6,78	8,98	4,39	6,37	مصر
1,84	2,90-	5,77	17,83	19,00	19,28	13,37	3,68	ليبيا
1,55	3,25	14,32-	7,91-	10,32	10,03	4,03	3,92-	موريتانيا
0,70	1,89	9,16-	5,05-	9,00	13,58	4,60	2,58	المغرب
138,81 ⁽¹⁾	7,12	0,18-	2,56	7,53 ⁽¹⁾	15,60	3,06	6,35	السودان
5,15	2,96	8,14-	3,18-	15,11	14,94	2,49	4,71	تونس
26,86	2,19	6,15-	2,70	11,30	16,02	5,11	3,37	شمال أفريقيا

المصدر: Author's calculations on the basis of World Bank, World Development Indicators.

⁽¹⁾ بيانات عام 2022

2- مؤشرات القدرة الإحصائية

40- يعرض الجدول 8 مؤشر الأداء الإحصائي لبلدان شمال أفريقيا للفترة 2016-2024. ويقيم هذا المؤشر، الذي وضعه البنك الدولي، أداء النظم الإحصائية الوطنية في خمس مجالات رئيسية هي: استخدام البيانات، وخدمات البيانات، ومنتجات البيانات، ومصادر البيانات، والبنية التحتية للبيانات، ويُمنح كل بلد درجة من أصل 100. وقد حققت مصر والمغرب وتونس أداءً جيدًا، حيث سجلت درجات أعلى من المتوسط الأفريقي الذي يبلغ 58 والمتوسط العالمي الذي يبلغ 64. وحققت الجزائر وموريتانيا تقدما متواضعا، لكنهما لا تزالان تواجهان تحديات في الحفاظ على هذا التقدم، في حين لا تزال ليبيا والسودان يعانيان من ضعف نسبي في القدرة الإحصائية.

41- ولدى ستة من البلدان السبعة تشريعات إحصائية تتوافق مع 'المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية' الصادرة عن الأمم المتحدة.⁽¹⁴⁾ فالقدرات الإحصائية القوية، بما في ذلك توفر بيانات عالية الجودة ومقدمة في الوقت المناسب وفي متناول اليد، توفر أساسا متينا لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودعم عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة. ولذلك،

فإن زيادة الاستثمار في النظم الإحصائية أمر ضروري في إطار الجهود الوطنية الأوسع نطاقا الرامية إلى تسريع تنفيذ خطة عام 2030.

الجدول 8:

مؤشر الأداء الإحصائي، 2016-2024

البلد	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الجزائر	45	49	56	58	54	64	61	57	55
مصر	76	76	76	74	76	77	76	78	78
ليبيا	23	27	23	22	23	24	24	33	35
موريتانيا	41	45	51	54	54	60	60	61	58
المغرب	60	64	67	66	70	70	68	70	73
السودان	38	35	43	39	36	40	43	44	42
تونس	62	60	65	65	66	75	75	75	75

المصدر: "The SDG Index and Dashboards", Grayson Fuller and others.

ثالثاً- خاتمة وتوصيات سياسية

42- لقد حققت منطقة شمال أفريقيا تقدماً تدريجياً في تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك من خلال إجراء تحسينات في مجالات تعبئة الموارد المحلية، والاستثمار الاجتماعي، والاتصال الرقمي، والقدرات الإحصائية، والتعاون الدولي. ومع ذلك، يتعين على المنطقة دون الإقليمية أن تكثف جهودها من خلال اتخاذ إجراءات منسقة وابتكارية وتحويلية لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام 2030 وخطة عام 2063.

43- وفيما يتعلق بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، فقد تحسّن الأداء خلال العقد الماضي، لكنه لا يزال متفاوتاً بين البلدان وبين الأبعاد المختلفة لهذا الهدف. ومع أن بعض بلدان شمال أفريقيا قد عززت أنظمة تحصيل الإيرادات لديها، وزادت إنفاقها العام على الصحة والتعليم، وحسنت أدائها الإحصائي، لا تزال المنطقة دون الإقليمية بعيدة عن المسار الصحيح لتحقيق الهدف 17 بحلول عام 2030.

44- ولا تزال الفجوات التمويلية الكبيرة تشكل عائقاً رئيسياً. ولا تزال عملية تعبئة الموارد المحلية غير كافية لتلبية احتياجات التنمية، حيث تقل الإيرادات الضريبية عن المستويات المرجوة في العديد من البلدان، في حين تظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متواضعة ومركزة بشكل كبير. ويؤدي تزايد التزامات خدمة الديون ومحدودية الحيز المالي إلى زيادة تقييد الموارد المتاحة للتنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، لا تزال المنطقة دون الإقليمية تواجه تحديات في تعزيز الشراكات الدولية، وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتهيئة بيئة أكثر ملاءمة للتمويل المستدام.

45- وتؤكد هذه النتائج على الحاجة إلى تسريع وتيرة العمل، وتعزيز التعاون، واتخاذ إجراءات سياسية ابتكارية في سبيل تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030 في شمال إفريقيا. وسيكون من الضروري اتباع نهج شامل ومتسق يجمع بين

تعبئة الموارد المحلية، والإدارة المستدامة للديون، وتشجيع الاستثمار، والتحول الرقمي، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز نظم البيانات والإحصاءات، وتوطيد التعاون الدولي، من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق الهدف 17 في المنطقة دون الإقليمية.

46- وعلى وجه الخصوص، ينبغي لبلدان شمال أفريقيا القيام بما يلي:

(أ) تعزيز تعبئة الموارد المحلية والاستدامة المالية من خلال توسيع الوعاء الضريبي، وتحسين الامتثال الضريبي، والحد من التهرب الضريبي، وتسريع رقمنة إدارات الضرائب؛

(ب) تعزيز إدارة المالية العامة ومواءمة الإنفاق العام مع أولويات التنمية المستدامة الوطنية، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية؛

(ج) زيادة القدرة على تحمل الدين من خلال تعزيز أطر حوكمة الديون، وتصحيح أوضاع المالية العامة، واتباع استراتيجيات اقتراض حكيمة، وزيادة جودة الإنفاق العام، وزيادة الشفافية في إعداد ونشر التقارير المتعلقة بالدين العام؛

(د) تنسيق معايير التجارة، وتحسين تسيير التجارة، وخفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتعزيز أنظمة التجارة الرقمية، وتسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(هـ) تعزيز بيئة أعمال مواتية والاستفادة من الأطر الإقليمية والحلول التمويلية الابتكارية لتعبئة رأس المال الخاص والتمويل المختلط من أجل التنمية المستدامة؛

(و) الاستفادة من التحويلات المالية كمصدر لتمويل التنمية من خلال وضع أطر عمل مناسبة لتوجيه هذه التحويلات نحو الاستثمارات الإنتاجية، وخفض تكاليف التحويل، وتوسيع نطاق الشمول المالي؛

(ز) توسيع نطاق الوصول إلى البنية التحتية الرقمية وخدمات النطاق العريض بأسعار معقولة، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق المحرومة من الخدمات، لدعم النمو الاقتصادي الشامل للجميع؛

(ح) تعزيز منظومات الابتكار الوطنية من خلال زيادة الاستثمار في البحث والتطوير، وتقديم دعم أكبر لمراكز الابتكار وحاضنات الأعمال ومسرعات النمو، وتوطيد الشراكات بين الجامعات وقطاع الصناعة، وتشجيع نقل التكنولوجيا من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومبادرات التعلم من الأقران، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب؛

(ط) تعزيز البيانات الإدارية والنظم الإحصائية من خلال زيادة استخدام البيانات الإدارية الرقمية، وتعزيز قدرة مكاتب الإحصاء الوطنية على استخدام النمذجة التنبؤية، ووضع أساليب جديدة ومحسنة لاستخدام البيانات من أجل رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ي) تعميق التعاون الإقليمي والدولي في مجالات التخطيط المتكامل، والتكامل الإقليمي، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والتحول الرقمي، وإدارة التغيير، مع الاستثمار في المهارات لتعزيز قدرة المؤسسات العامة على الاستجابة بفعالية لتحديات التنمية؛

(ك) تعزيز تماسك السياسات واتساقها على مستوى المؤسسات الحكومية لضمان إدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط والميزانية الوطنية.